

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٩٨**

الخميس ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ديمين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد يانغ تاو
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة هندري
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

1240446 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي تعقد في تموز/يوليه ٢٠١٢، أود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم المجلس، أن أشيد بسعادة السفير لي باو دونغ، الممثل الدائم للصين، وأعرب عن الامتنان له ولجميع أعضاء وفده، على الجدية والكفاءة والحكمة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد كادري ديزيري ويدراوغو، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/512، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من ألمانيا، توغو، جنوب أفريقيا، فرنسا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن للسيد ويدراوغو.

السيد ويدراوغو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء، أن نعرب - باسم السيد الحسن وتارا، الرئيس الحالي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - عن امتناننا لمجلس الأمن لإتاحته لنا هذه الفرصة مرة أخرى لمخاطبة المجلس.

منذ حوالي عشرين يوما، في ١٥ يونيو، أتاح لي المجلس وللوفد الرفيع المستوى المرافق لي الفرصة للمشاركة في لقاء تفاعلي مع أعضاء المجلس بشأن الطلب الذي تقدمت به الجماعة الاقتصادية بغرض الإذن للجماعة بنشر قوة للاستقرار في مالي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد تشاطرنا في سياق ذلك التبادل البنّاء المنظور نفسه فيما يتعلق بالتحديات التي ينبغي التغلب عليها. وقبل كل شيء، فقد كان هناك توافق عام في الآراء على ضرورة توفير استجابة كافية وجماعية لحالة الجمود في الحالة في مالي، ولمعاناة السكان المتضررين من أزمة تبدو انعكاساتها المباشرة على الأمن الإقليمي والدولي واضحة تماما الآن. وأود أن أثني على الدعم السياسي القوي الذي أبداه أعضاء المجلس للطلب تقدمت به الجماعة الاقتصادية، والذي أسفر اليوم عن اعتماد قرار

يهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها الجماعة – بدعم من الاتحاد الأفريقي أيضا – من أجل حل الأزمة في مالي.

وتجلب كل ساعة تمر مخاطر واضحة تفاقم تردي الحالة السياسية والإنسانية والأمنية في مالي. فالأمور تزداد سوءا يوما بعد يوم، مع استمرار الأزمة الدستورية في باماكو، والجمود في الحالة الإنسانية والأمنية في شمال البلد، التي اتسمت بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتدنيس الأماكن المقدسة وتدمير التراث الثقافي وانتشار الأسلحة وتقوية شوكة الشبكات الإرهابية والحركات الجهادية على نحو متزايد. وهي جميعا أعمال أدت إلى طرد الحركة الوطنية لتحرير أزواد من الأراضي التي احتلتها. وفي مواجهة هذه الحالة الخطيرة، جدد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المجتمعون في مؤتمر القمة المعقود في ياموسوكرو في ٢٩ حزيران/يونيه عزمهم على حل الأزمة المزدوجة في مالي، وأعادوا تأكيد قراراهم السابقة بشأن هذه المسألة.

وقرر رؤساء الدول والحكومات أيضا تعزيز عملية التحول السياسي الجارية حاليا في مالي، وضمان قدر أكبر من الشمول من خلال توسيع قاعدة الحكم، وحث جميع الأطراف المعنية على وجه الاستعجال فيما يتعلق باعتماد خريطة الطريق التي ينبغي أن تسفر عن إجراءات ملموسة مع وضع جدول زمني محدد لتنفيذها. وأود في ذلك الصدد، أن أبلغ أعضاء المجلس أن من المقرر إجراء مشاورات إطارية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين ستعقد في واغادوغو في ٧ تموز/يوليه، بما في ذلك، مشاركة الوسيط ورؤساء دول فريق المتابعة المعني بمالي.

وعلاوة على ذلك، قرر رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في ياموسوكرو تسريع نشر القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية في مالي، تمشيا مع أحكام المادة ٢٥ من البروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات وإدارها وحلها وحفظ السلام والأمن. وقد تقرر في ذلك الصدد، ذهاب بعثة التقييم التقني المؤلفة من الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي وخبراء الأمم المتحدة إلى مالي في ٦ تموز/يوليه بهدف الاستعداد لنشر القوات في وقت قريب هناك. وسيتم ذلك بالتعاون مع السلطات الانتقالية، التي وافقت رسميا على طلب للشروع في هذه العملية.

وأود أن أشير الآن إلى عدة جوانب يقوم عليها نهج الجماعة الاقتصادية، وقد أحلت ذلك أيضا إلى الأمين العام بناء على طلب من المجلس عقب جلستنا التفاعلية المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه.

ووفقا للولاية التي اعتمدها مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي وافق عليها الرئيس الحالي للجماعة في ١٦ نيسان/أبريل، فإن المبادرات الإقليمية العديدة تهدف أولا، إلى تأمين الانتقال، وثانيا: خلق بيئة مواتية لتعزيز حقوق الإنسان وتسهيل وصول المساعدة الإنسانية. وثالثا، مساعدة الجيش في مالي على استعادة وحدة البلد وسلامته الإقليمية. وعليه، فإن استراتيجية الجماعة ترمي إلى تعزيز جهود الوساطة مع جميع الأطراف المعنية، فضلا عن ضمان عملية لنشر القوات على نحو تدريجي. وتتمثل المرحلة الأولى في نشر قوة لتأمين عملية الانتقال والمؤسسات في البلد على نحو فوري. وتشمل المرحلة الثانية تدريب إعادة هيكلة جيش مالي وتدريبه. وتتألف المرحلة الثالثة – التي قد لا يكون ضرورية فيما إذا نجحت الوساطة – من مساعدة القوات المسلحة في مالي لاستعادة سلامة أراضي البلد.

ويقتضي نجاح تلك المبادرات دون شك قدرا كبيرا من تنسيق الجهود، فضلا عن إشراك المجتمع الدولي بأسره. ولذلك السبب، فقد أكدنا في نهجنا الحالي تنسيق الجهود على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ودول المنطقة، فضلا عن شركاء التنمية الآخرين. وذلك هو أيضا السبب وراء تعزيز مشاركة شركائنا في بعثة التقييم التقني التي

ستصل إلى مالي غدا. وسينظر في استنتاجات البعثة بذات روح التنسيق في اجتماع التخطيط العام لرؤساء ة أركان الجيوش في الجماعة الاقتصادية. من شأن ذلك أن يجعل ممكنا تحديد المعايير المتعلقة بنشر القوات بطريقة أكثر وضوحا – وخاصةً ما يتعلق بالطرائق، والخيارات، والتكاليف، والأدوار، والدعم التقني المطلوب وهلم جرا – فضلا عن وضع الخطط العملياتية التفصيلية لبعثة الجماعة الاقتصادية في مالي، والتي ستحال إلى مجلس الأمن.

وتحيط الجماعة تحيط علما بالقرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، الذي اعتمده مجلس الأمن للتو بالإجماع. إنه يمثل مرحلة أولى مهمة من مراحل الانخراط السياسي للمجتمع الدولي في دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية من أجل حل الأزمة في مالي. وهي تعزز، بعناصرها المختلفة، المواقف التي تتخذها الجماعة، خاصة فيما يتعلق باستعادة النظام الدستوري، والسلامة الإقليمية لمالي، ومحاربة الإرهاب، وتحديد إستراتيجية شاملة لمنطقة الساحل.

في ذلك الصدد، أرحب بالتوافق الذي نشأ فيما يتعلق بهذه المسائل، وأعرب مجدداً، بالنيابة عن الرئيس الحالي للجماعة، عن امتنان الأعضاء الخمسة عشر في منطقتنا دون الإقليمية لجميع أعضاء المجلس على إكمال هذه العملية. وأشيد على وجه الخصوص بالدور التيسيري الذي تضطلع به الممثلية الدائمة لفرنسا في هذا الصدد.

ونظرا لخطورة الحالة في مالي وضرورة الحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي، يجب أن نكفل قبل كل شيء أن تتطور العملية تباعا وتدريجيا نحو المزيد من التعبئة القوية من جانب المجتمع الدولي من أجل تفكيك الشبكات الإجرامية والإرهابية في شمال مالي. ومن الواضح أن حجم العمليات التي يجري التخطيط لها يستلزم قدراً كبيراً من الموارد المالية والتقنية واللوجستية.

لذلك السبب، أؤكد مجدداً، وفقا للقرار المتخذ في قمة ياموسوكرو، على طلب الجماعة أن يسرع مجلس الأمن عملية اعتماد قرار جديد من شأنه أن يدعم، على أساس المعلومات الإضافية التي ستقدمها بعثة التقييم التقني، نشرَ قوة عاملة تابعة للجماعة في مالي من أجل تأمين عملية الانتقال والعمل مع الجيش المالي، بعد إعادة هيكلته، على استعادة وحدة البلد ومحاربة الإرهاب المتنامي بلا هوادة في المنطقة.

في الختام، أثني على قيادتكم لمجلس الأمن، سيدي الرئيس، وأكرر شكري لجميع أعضاء المجلس على دعمهم المستمر لمالي، وعلى ما يقدمونه من مساعدات لبناء السلام والأمن في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أويدراغو على بيانه.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.